أثر تذبذب انتاج الحبوب الاستراتيجية على الأمن الغذائي في العراق

أ.د. كاظم شنته سعد
جامعة ميسان/ كلية التربية

أ.م.د. أياد عبدعلي سلمان الشمري
جامعة واسط/كلية التربية الاساسية

The Impact Of Fluctuation In Grain Production Strategy On the Food Security In Iraq

Ass. Prof. Dr. Ayad A– Ali Salman Al- Shammary Prof. Dr. kadim Shnta saad

ملخص:

تناول البحث واحدة من اكثر المشاكل التي يعاني منها العراق والتي تتعلق بمسألة توفير الغذاء للسكان، وهي اثر تذبذب وتراجع انتاج الحبوب الاستراتيجية على امنه الغذائي، وقد استند البحث على فرضية مفادها ان العراق يعاني ومنذ عشرات السنين من قصور واضح في انتاج أهم محاصيل الحبوب الاستراتيجية وهما محصولا القمح والشلب، فهما يعدان أكثر المنتجات الزراعية اهمية لدى السكان، اذ لا يمكن الاستغناء عن مادتي الدقيق والرز في المائدة العراقية، ويعزى الخلل في أنتاج هذه المحاصيل الى الكثير من الاسباب منها ما يتعلق بالمناخ وتغيراته وما نتج عنها من تذبذب لكميات الامطار، وتناقص الايرادات المائية لنهري دجلة والفرات باثر طبيعي او اثر السياسة المائية لدول الجوار الجغرافي، واضطراب الاحوال الاقتصادية والسياسية خلال العقود الثلاثة الماضية.

ويبدو ان الكميات المنتجة من مادتي الدقيق والرز ستبقى رهن لهذه المحددات خلال المدى المنظور على الاقل، الامر الذي سينعكس حتماً على خطورة الامن الغذائي للبلد واتساع الفجوة الغذائية التي ترسم صورتها حقيقة العلاقات بين طرفي الانتاج والاستهلاك، ومن المؤكد ان انخفاض مستوى الامن الغذائي وارتفاع نسبة الحرمان للسكان يعكس صورة سلبية وقصور سياسة الدولة الاقتصادية تجاه قطاع الزراعة من جهة، والانكشاف الاقتصادي الذي يواجهه البلد وخضوعه للإرادات السياسية الدولية من جهة اخرى.

وبناءً على ما تقدم فأن الامر يستوجب من الدولة وضع معالجات فعالة لتلافي الخلل الناجم عن اتساع الفجوة الغذائية لمحصولي القمح والشلب، ومن الضروري ان تستند هذه المعالجات على حلول موضوعية تفضي الى التوسع الافقي والعمودي للزراعة، ووضع سياسات زراعية محكمة تكفل زيادة الانتاج وتحقيق مستويات مقبولة من الامن الغذائي للبلد خلال المرحلة الحالية والمستقبلية.

المقدمة:

لقد أصبح مفهوم الامن الغذائي يأخذ أهميته ويطرح نفسه بشكل جدي منذ عقد السبعينات، عندما حدثت أزمة اقتصادية حادة انعكست آثارها على دول العالم الثالث، انعقد على اثرها مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٧٤، الذي انبثقت عنه هيئة تهتم بمشكلة الغذاء عرفت بـ (المجلس العالمي للتغذية) والتي تهدف الى متابعة تطور انتاج الغذاء العالمي وأوضاع سوق المواد الغذائية والعمل على الاستجابة الفعالة لاحتياجات البلدان النامية.

يعدّ تحقيق الامن الغذائي من اهم الامور التي تحتاجها الدول في الوقت الحاضر وهو الدعامة الرئيسة لسيادتها وبدونه لا يمكن ان تتحقق السيادة. وللأمن الغذائي تعاريف عدة على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة، اما على مستوى الدولة فأن الامن الغذائي يتحقق عندما يكون انتاج وتسويق وتنظيم تجارة تلك الدولة قادراً على امداد كل افراد المجتمع في تلك الدولة بالغذاء الكافي في كل الظروف سواء كانت تلك الظروف طبيعية ومستقرة او ظروف استثنائية (كوارث او ازمات طبيعية او بشرية).[١] وعليه يجب ان تتبنى الدولة سياسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع داخلياً وتوفير الامكانيات المالية التي تسمح للدولة باللجوء الى الخارج. وهذا يتطلب سياسات قادرة على التكيف للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونمط واشكال العلاقات مع دول الخارج، بحيث يجعلها في مأمن من كل خطر ينجم عن الخارج. من جانب آخر فأنه في حالة انقطاع الواردات من الخارج يجب ان تتخذ بعض التدابير من اجل ضمان الحصة الغذائية لأفراد المجتمع ومن بين هذه التدابير انشاء مخزونات غذائية استراتيجية تحسباً لأي ظرف طارئ.[٢]

لابد من الاشارة الى مفهوم موازي للأمن الغذائي وهو **الاكتفاء الذاتي** الذي يعدّ مؤشراً واقعياً لقياس مدى كفاية مجموعات السلع والمحاصيل الغذائية المحلية للسكان، وهو نسبة تعكس قدرة كمية الانتاج المحلي على مواجهة الاستهلاك طبقاً لعدد السكان، وهي من ناحية اخرى لا تتأثر بالتقلبات في مستويات الاسعار المحلية او العالمية المؤثرة في قيم الواردات والصادرات التي يعتمد عليها في حساب تقديرات قيمة الفجوة الغذائية. فهي قياس يعمد في حسابه على الكميات من دون القيم.[٣]

وما ذكر في اعلاه يبين ان مفهوم الاكتفاء الذاتي يختلف عن مفهوم الامن الغذائي، فلا يعني الامن الغذائي ان تنطوي الدولة على نفسها وتنعزل عن العالم فلا تربطها به علاقات تجارية ولا مصالح متبادلة. كما انه لا يعني ان تتولى دولة ما انتاج كل ما تحتاجه من غذاء محلي دون الاخذ بنظر الاعتبار جدوى ذلك من وجهة نظر اقتصادية، وهو بلا شك لا يعني ان تنتج الدولة كل السلع الغذائية التي تحتاجها، واليوم ما من دولة لا تستورد ولا تصدر العديد من المواد الغذائية حتى بالنسبة لتلك الدول المعروفة بدول الفائض الغذائي، ومن جهة اخرى لا يعني مفهوم الامن الغذائي ان تتوفر للدولة كل العملات الصعبة التي تستطيع بها ان تستورد ما يحتاجه مواطنوها من غذاء، فالأمن الغذائي في ظل الظروف الراهنة يعني ان تنتج الدول أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدول في انتاج السلع التي تحتاجها، وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الاجنبية ان لزم الامر، وان تتوفر لها صادرات زراعية او صناعية او الاثنين معاً، بحيث يتوفر لها ما تحتاجه من العملات الصعبة لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها الميزة النسبية لإنتاجها محلياً.[٤]

مشكلة البحث وفرضياته:

يمكن طرح **مشكلة البحث** بالتساؤل الاتي: ما هو سبب تذبذب انتاج الحبوب الاستراتيجية في العراق؟ وما هو أثر ذلك التذبذب على الأمن الغذائي في العراق ؟

يفترض البحث ان تذبذب انتاج الحبوب يعود لأسباب طبيعية واقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية... ، وان تذبذب وتراجع انتاج الحبوب الاستراتيجية يهدد الامن الغذائي للبلد ويضعه تحت رحمة الاستيراد الخارجي ومضاربات الأسواق التجارية.

هدف البحث وأهميته:

يهدف البحث الى ايضاح الوضع العام للأمن الغذائي في العراق من حيث الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية، مع التركيز على امكانات انتاج الحبوب الاستراتيجية واثر تذبذب انتاجها على الامن الغذائي للبلد، مع طرح الحلول والمعالجات الممكنة للوصول الى عتبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب وتامين حاجة الافراد من المحاصيل التي يحتاجها بصورة يومية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الجغرافي الاقليمي والتحليلي والوصفي في ربط متغيرات البحث والمؤشرات التي تخدم موضوعه.

حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث تمثلت بحدود العراق الطبيعية والسياسية بمساحته البالغة ٤٣٥٠٥٢ كم٢،[٥] وهو يقع فلكياً بين دائرتي عرض (٢٠ ′ ٥ ـ ٢٩ º و ٥٠ ′ ٢٢ ـ ٣٧ º) شمالاً وبين خطي طول(ـ ٤٥ ٣٨ º و ـ ٤٥ ٤٨ º) شرقاً، وبهذا يقع جغرافياً جنوب غرب قارة أسيا متمركزاً بالجزء الشمالي الشرقي لشبة الجزيرة العربية والوطن العربي، اذ تحده إيران من جهة الشرق بحدود طبيعية متمثلة بجبال زاكروس، وجبال

طوروس تحده من الشمال عن تركيا ومن الشمال الغربي سوريا ثم الأردن من الغرب والسعودية من الجنوب الغربي ثم إلى الجنوب توجد الكويت وأخيراً حدود بحرية طولها ٦٠كم متمثلة بالساحل الجنوبي للعراق المطل على الخليج العربي. لاحظ الخريطة(١). أما **الحدود الزمنية** للبحث فطبقاً للبيانات المتوافرة سيتناول انتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٨).

خريطة(١) الموقع الجغرافي والفلكي للعراق

المصدر:من عمل الباحثين اعتماداً على:المديرية العامة للمساحة،قسم انتاج الخرائط/الوحدة الرقمية، خريطة العراق الادارية، مقياس ١/ ١٠٠٠٠٠، لسنة٢٠٠٧

أولاً: مؤشرات تراجع قطاع الزراعة في العراق:

لقد أنصبت السياسة الانتاجية في العراق في العقود الماضية على محاولة الوصول الى استغلال الموارد المتاحة قدر الامكان وتحقيق تركيبة محصولية مناسبة، غير انها عانت من عدم استقرار السياسات الزراعية ومشاكل ريعية الاقتصاد العراقي والانكشاف الاقتصادي ومحدودية دور القطاع الخاص.... وغيرها، علاوة على التحديات الطبيعية.... مما تسبب في عدم تطور الانتاج بشكل يوازي نمو حاجات المجتمع من الغذاء، واحتياجات الثروة الحيوانية من العلف وحاجة الصناعات الوطنية للمواد الاولية. وان تراجع فعالية القطاع الزراعي في العراق بدرجة كبيرة، انعكس على تراجع مستوى تلبية الحاجة المحلية والتصدير الخارجي، ان العراق في عام ٢٠٠٧ يقع ضمن الدول التي كانت حصة الصادرات الزراعية فيها اقل من٥ % من مجموع صادراته الكلية، بينما هناك العديد من الدول العربية التي تفوقت عليه في هذا المجال كالأردن ولبنان ومصر والسودان والصومال وتونس والمغرب بالرغم من امتلاك العراق لمقومات الزراعة واشباع الحاجة المحلية

وتحقيق الامن الغذائي.[٦] واذا ما اردنا التحقق من تراجع القطاع الزراعي وتحديد حجم هذا التراجع وتلبيته للحاجة المحلية، فيمكن ملاحظة بيانات محاصيل الحبوب ومنتجاتها وتحليل واقعها ومستواها وكما يأتي:

أ-مؤشرات تذبذب انتاجية محاصيل الحبوب:

يلاحظ من الجدول(١)التذبذب الكبير والتراجع لمحاصيل الحبوب خلال الـــ ٢٩سنة الاخيرة من حيث المساحة والانتاج والغلة، وهذا يعود الى اسباب طبيعية واخرى بشرية : اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية المعروفة التي مرت على العراق،* كما ان **المساحات** الزراعية لمحاصيل الحبوب أحتلت اكبر المساحات المزروعة في البلاد مقارنة مع بقية المحاصيل الزراعية، كونها محاصيل استراتيجية كغذاء للسكان وعلف للحيوان. ولكنها تراجعت في عام ٢٠١٤عن اعلى مستوى للمساحات بعامي ١٩٩١ و١٩٩٢وبفارق قدره (١٥٤٠٥٠٨، ٣٥٢٣٣٣) دونم بنسبة انخفاض (١٥، ٥٣)% للقمح والشلب على التوالي، كما ان هذه المساحات الزراعية في عام ٢٠١٤ منخفضة عن معدلها العام للمساحات المزروعة بمحصول الشلب، ولكنها مرتفعة عن المعدل لمحصول القمح. اما من عام ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٨ فقد انخفضت المساحات الزراعية بسبب توقف النشاط الزراعي ببعض المحافظات باثر ظروف الحرب على تنظيم (داعش الارهابي) الذي أحتل محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار واجزاء من محافظات ديالى وكركوك لاسيما قضاء الحويجة، كما اثرت تلك الحرب وتفاقم مشكلة المياه على تقلص المساحات الزراعية لمحصول الشلب جنوب العراق.

اما **الانتاج** فبلغ معدله (٢٠٦٥٤٧٥، ٢٤٨٩٢٨) طن لمحصولي القمح والشلب على التوالي وذلك خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، ولكن هذا الانتاج خلال المدة المذكورة كان متذبذباً عن المعدل بشكل كبير، كما انه أنخفض بعام ٢٠١٤ عن ما وصل اليه الانتاج في اعوام سابقة لمحصول الشلب، حيث انخفض محصول الشلب في عام ٢٠١٤ بفارق (٤٨٨٠٠) طن وبنسبة انخفاض ١١% عن ما وصل اليه الانتاج في عام ٢٠١٣، بينما كان اعلى مستوى لإنتاج القمح عام٢٠١٤ مرتفعاً عن السنين السابقة، اما الاعوام التي تلت عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ فقد انخفض الانتاج بشكل كبير باثر فقدان الكثير من المساحات الزراعية بسبب الحرب على تنظيم (داعش الارهابي) في المحافظات المذكورة انفاً، لاحظ الاشكال (١) و(٢).

جدول(١) تذبذب الانتاج والمساحة والغلة لأهم محاصيل الحبوب في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	القمح			الشلب		
	المساحة : دونم	الانتاج:ط ن	غلة:كغم/ دونم	المساحة: دونم	الانتاج:ط ن	غلة:كغم/ دونم
١٩٩٠	٤٧٨٢٧٩٠	١١٩٥٨١٩	٢٥٠	٣٣٩٧٠٠	٢٢٨٧٦٨	٦٧٣
١٩٩١	١٠٠٦٨٥٠٨	١٤٧٦٤٠٠	١٤٧	٣٨٥٤٥٤	١٨٩١٠٣	٤٩١
١٩٩٢	٤٨٠٩٢٧٧	١٣١٠٧٤٣	٢٧٣	٦٦٩٥٣٣	٢٣٧٢٩٥	٣٥٤
١٩٩٣	٤٧٤٣٦٥٦	٩١٠٩٧١	١٩٢	٥١٨٦٠٧	٢٦١٩٠٢	٥٠٥
١٩٩٤	٥٠٧٧٣٤٧	٨٥٤٠٤٢	١٦٨	٦٥١٠٢٠	٣٨٢٨٦٥	٥٨٨
١٩٩٥	٥٧٠١٩٥٨	١٠٩١٤١٦	١٩١	٦٥٧٣٩٨	٣١٢٨٠٤	٤٧٦
١٩٩٦	٥٥٦٩١١٩	١١٤٩٩٩٨	٢٠٧	٤٣٦٥٨٠	٢٨٢٩٣٥	٦٤٨
١٩٩٧	٥٤٩٨٤٨٥	٩٤٦٧١١	١٧٢	٤٦٠٩٥٦	٢٧٤٢٥٥	٥٩٥
١٩٩٨	٥٧٨١٩٩	١٤٧٤٨٦٩	٢٥٥	٦٠٤٧٤٧	٣٨٩٤٧٥	٦٤٤

	٠					
١٩٩٩	٥٩٥٠٧٤٤	١١٠١٥٩٨	١٨٥	٣٥٠٧٦١	٢١٨٤٨٤	٦٢٣
٢٠٠٠	٤٣٠٨١٤١	١٠٤٠٣٢٦	٢٤٢	١٦٨٠٣	١٢٣٩٨	٧٣٨
٢٠٠١	٥٢١٧٩١١	٢٢١٩٤٤٦	٤٢٥	١١٢٥٢	٤٩٠٠	٤٣٦
٢٠٠٢	٦٥٩٤٩٤٥	٢٥٨٩٤٦٧	٣٩٢,٦	٢١٦٥١١	١٩٣٧٦٧	٨٩٥
٢٠٠٣	٦٨٤٥٩٢٥	٢٣٢٩١٩٨	٣٤٠	١٢٢٤٨٥	٨١٣١٥	٦٦٣,٩
٢٠٠٤	٦١٥٩٢٢٣	١٨٣٢١٣٨	٢٩٧,٥	٣٥١٧٩٣	٢٥٠٢٧٥	٧١١,٤
٢٠٠٥	٦٤١٠٦٦٣	٢٢٢٨٣٦٢	٣٤٧,٦	٤٢٨٢٤٣	٣٠٨٦٦٠	٧٢٠,٨
٢٠٠٦	٦٠٥٤١٠٣	٢٢٨٦٣١١	٣٧٧,٦	٥٠٢٥٦٥	٣٦٣٣٣٨	٧٢٣
٢٠٠٧	٦٢٧٩٥١٤	٢٢٠٢٧٧٧	٣٥٠,٨	٤٩٧٣٦٥	٣٩٢٨٠٣	٧٨٩,٨
٢٠٠٨	٥٧٤١١٦٢	١٢٥٤٩٧٥	٢١٨,٦	٣٣٩٠٤٣	٢٤٨١٥٧	٧٣١,٩
٢٠٠٩	٥٠٤٩٧٥٣	١٧٠٠٣٩٠	٣٣٦,٧	٢١٩٧٣٥	١٧٣٠٧٤	٧٨٧,٦
٢٠١٠	٥٥٤٣٨٨٠	٢٧٤٨٨٤٠	٤٩٥,٨	١٩١٨٩٥	١٥٥٨٢٩	٨١٢,١
٢٠١١	٦٥٤٣٠٠٠	٢٨٠٩٠٠٠	٤٢٩,٣	٢٦٣٨٠٠	٢٣٥١٠٠	٨٩١,٢
٢٠١٢	٦٩١٤٠٠٠	٣٠٦٢٠٠٠	٤٤٢,٩	٣١٨٨٠٠	٣٦١٣٠٠	١١٣٣,٥
٢٠١٣	٧٣٧٦٠٠٠	٤١٧٨٠٠٠	٥٦٦,٥	٣٨٣٨٠٠	٤٥١٨٠٠	١١٧٧,٢
٢٠١٤	٨٥٢٨٠٠٠	٥٠٥٥٠٠٠	٥٩٢,٨	٣١٧٢٠٠	٤٠٣٠٠٠	١٢٧٠,٤
٢٠١٥	٤١٤٧٠*٠٠	٢٦٤٥٠٠*٠	*٦٣٧,٩	١١٠٤٠٠	١٠٩٢٠٠	٩٨٨,٩
٢٠١٦	٣٦٩٧٠**٠٠	٣٠٥٣٠٠**٠	*٨٢٥,٧*	١٥٤٢٠٠	١٨١٣٠٠	١١٧٥,٥
٢٠١٧	٤٢١٦٠**٠٠	٢٩٧٤٠٠**٠	*٧٠٥,٥*	٢٢٢١٠٠	٢٦٥٩٠٠	١١٩٧
٢٠١٨	٣١٥٤٠**٠٠	٢١٧٨٠٠**٠	*٦٩٠,٥*	-	-	-
المعدل	٥٧٥٠٤٨٦	٢٠٦٥٤٧٥	٣٧٠,٥	٣٤٧٩٥٥	٢٤٨٩٢٨	٧٦٥

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على:(١)وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الزراعي، خطة تنمية القطاع الزراعي، اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠- ٢٠١٤ في القطاع الزراعي، ص١٠. (٢)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية للفترة(٢٠٠٢-٢٠١٠)، ت٢، ٢٠١١، ص١١، ١٢، ٢٢، ٢٣. (٣)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج الحنطة والشعير لسنة ٢٠١٤، وسنة ٢٠١٨ ، ص٤. (٤)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج الشلب وزهرة الشمس لسنة ٢٠١٤، وسنة ٢٠١٧، ص٤. *عدا اقليم كردستان ومحافظات نينوى وصلاح الدين والانبار **عدا اقليم كردستان ومحافظات نينوى وصلاح الدين والانبار وقضاء الحويجة بمحافظة كركوك.

شكل(١)تذبذب المساحة والانتاج لمحصول القمح للمدة(١٩٩٠-٢٠١٨)

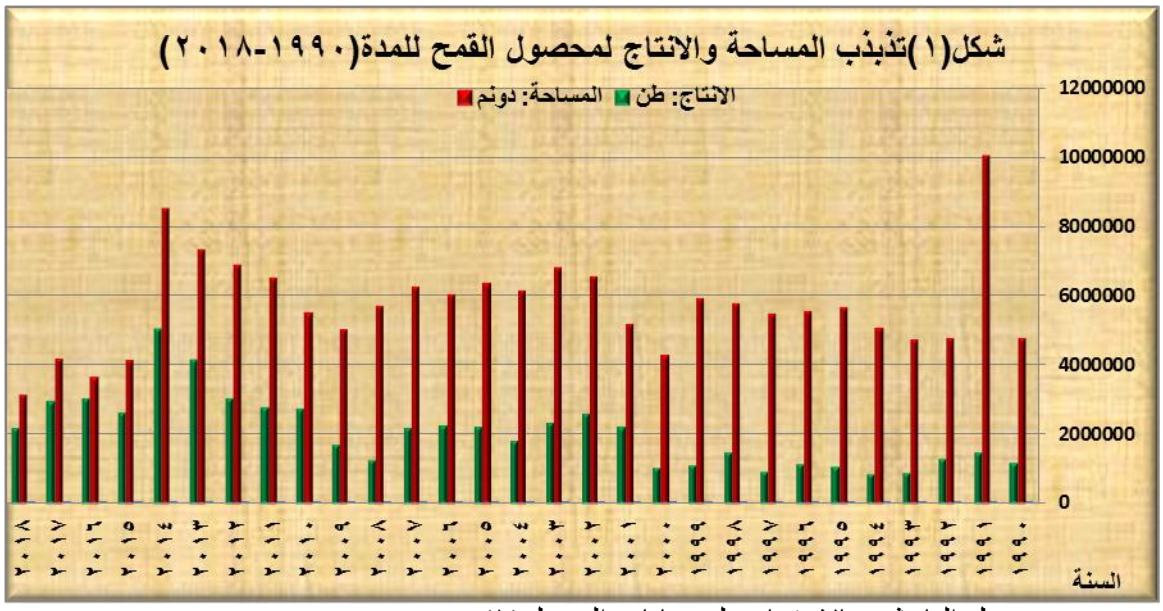

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(١).

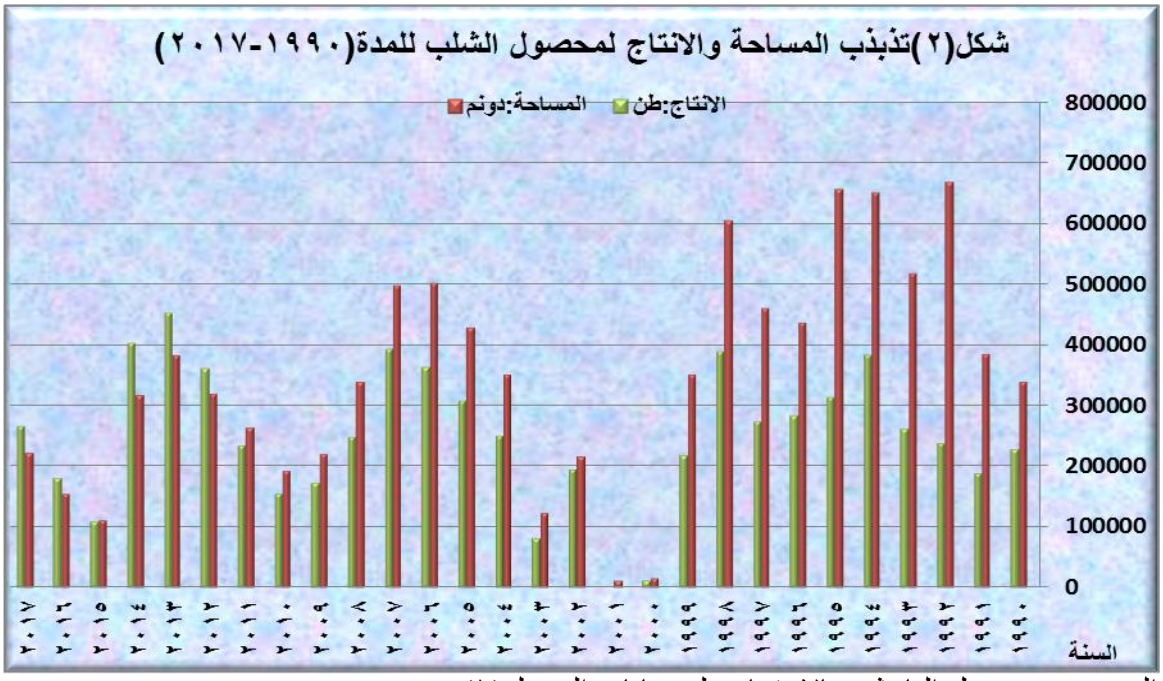

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(١).

اما **الغلة** فمعدلها (٣٧٠,٥ ، ٧٦٥) كغم/دونم للقمح والشلب على التوالي، وتشير هذه الارقام الى ان معدل غلة الدونم منخفض عموماً في العراق مقارنة بالدول المجاورة ودول العالم (كما سيتضح لاحقاً)، ولكنها متذبذبة اذ سجلت أعلى كمية لغلة القمح عام٢٠١٤ بمقدار٥٩٢,٨كغم/دونم، بينما سجلت أقل كمية للغلة عام ١٩٩١ اذ بلغت ١٤٧كغم/دونم، بسبب زراعة الاراضي الحدية بتوجيه من الدولة آنذاك بالتوسع بزراعة القمح والشعير في بداية الحصار الاقتصادي اذ وصلت قرابة عشرين مليون دونم، مما انعكس سلبا على الغلة المتحققة في نفس السنة. اما غلة محصول الشلب فأقل كمية للغلة كانت عام١٩٩٢بمقدار ٣٥٤كغم/دونم، وذلك بسبب توجه الدولة بالتوسع في المساحات المزروعة من هذا المحصول بشكل غير مدروس، وأعلى كمية للغلة كانت عام ٢٠١٤ والتي وصلت الى ١٢٧٠كغم/دونم وهذا يعود الى تقليص المساحات المزروعة من قبل الدولة نظراً لمتطلباته المائية الكبيرة في ظل ازمة مائية متزايدة، فتم اختصار الزراعة في المحافظات التي تدر اكبر انتاج من المحصول مما ادى الى ارتفاع الغلة من هذا المحصول، اذ تنتج محافظتي النجف والقادسية ٩٥% من انتاج العراق الكلي للشلب.(٧)

ب-الامن الغذائي في العراق:

ذكرنا فيما تقدم من البحث ان الامن الغذائي الوطني يمكن تحقيقه من خلال ما يتحقق من انتاج على المستوى المحلي، او من خلال استيراد المنتجات الزراعية من الخارج او من كلاهما، وهذا ما يحصل حالياً في العراق، ومما هو جدير بالإشارة ان الامن الغذائي في العراق تعرض للعديد من المخاطر والازمات التي توزعت بين مخاطر ناجمة عن ظواهر طبيعية كتذبذب الامطار وظواهر التصحر وتملح الترب وشحة الموارد المائية السطحية...، وهناك مخاطر ناجمة عن عوامل اقتصادية كانخفاض اسعار النفط، فضلاً عن العوامل السياسية والعسكرية الناجمة عن الحروب العديدة التي مر بها العراق على مدى اربعة عقود من الزمن، ولعل من اهم سمات السياسة الاقتصادية في العراق هو ان كل الاستراتيجيات التي وضعت لرسم السياسة الزراعية في البلاد لم تستطيع تحقيق الحد الادنى من الامن الغذائي للسكان، على الرغم من انه هناك بعض الفترات الزمنية التي حققت نوعاً ما واقع افضل للأمن الغذائي كما حدث خلال عقدي الخمسينات والستينات، وكذلك ما حصل من تحسين لمتوسط نصيب الفرد لمستواه المعاشي وتوفير قدر مناسب من القدرة الشرائية للسكان بعد تأميم النفط العراقي مطلع سبعينات القرن الماضي وحتى نهاية الثمانينات اذ كان العراق حينذاك يؤمن حوالي ثلثي حاجته من الغذاء من خلال استيراده للمنتجات الغذائية من الخارج.(٨)

لقد تعرض الامن الغذائي في العراق الى تدهور خطير خلال مطلع التسعينات جراء فرض الحصار الاقتصادي على البلاد من قبل الامم المتحدة جراء الغزو العراقي للكويت، اذ دخل البلد في ازمة حقيقية بسبب انخفاض عرض المنتجات الغذائية والتوقف التام للواردات، الامر الذي دفع الدولة آنذاك الى اتخاذ اجراءات عديدة للتوسع بالمساحات الزراعية وبنسبة ٨% لاسيما توسع زراعة محاصيل الحبوب الاستراتيجية

وبالأخص القمح والشلب، ودعم النشاط الزراعي واسعار المنتجات الزراعية، فاسهم ذلك نسبياً في تعزيز الامن الغذائي وتجنب المجاعة حينذاك، وفي عام ١٩٩٧ وبعد مفاوضات شاقة وطويلة بين العراق والامم المتحدة تم الاتفاق على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي استطاع ومن خلال بيع كميات محدودة من النفط العراقي تمويل شراء مفردات البطاقة التموينية ومن ضمنها مادتي الدقيق والرز، الامر الذي خلق نوعاً من التقاعس عن الانتاج الزراعي الذي ما لبث ان تراجع بعد عام ١٩٩٧، بسبب الاستثمار الجائر للأرض وارتفاع تكاليف العمليات الزراعية،[٩] فضلاً عن عوامل تخص الامطار والجفاف وغيرها ...

وبعد احداث عام ٢٠٠٣ تعرض القطاع الزراعي الى التراجع وارتفعت الكميات المستوردة من القمح والرز وبقية المحاصيل الزراعية، اذ تزايدت الحاجة اليها بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة اعداد السكان وبسبب الحياة السياسية التي عاشها السكان في العراق ورفع اجراءات الحصار الاقتصادي المفروض على البلد، فقد تغيرت انماط الاستهلاك التي ادت بالنتيجة الى زيادة الطلب على الواردات وبشكل تراكمي حتى يومنا هذا، اذ اشتمل الطلب ليس على منتجات محاصيل الحبوب فحسب، وانما على الاغذية والمنتجات الزراعية التي لا تسمح الاحوال الطبيعية في العراق بإنتاجها.

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي غير المنضبط بعد عام ٢٠٠٣، غزت السوق المحلية انواع مختلفة من المنتجات الغذائية من مختلف المناشئ، وبات السوق العراقي يستورد اغلب احتياجات المنتجات الغذائية من دول الجوار وغيرها، ويعتمد العراق بشكل متزايد على الواردات المالية لصادرات النفط في ميزان المدفوعات، فضلاً عن انه المصدر الوحيد للعملة الاجنبية الداخلة للبلد وتمويل الموازنة العامة للدولة، وعليه يعتمد البلد في تمويل وارداته الغذائية على الصادرات النفطية، الا ان تذبذب اسعار النفط واعتماد موازنة الدولة على هذه الثروة بنسبة قد تصل الى اكثر من ٩٥% مع اهمال القطاع المنتج للغذاء (القطاع الزراعي)،[١٠] الامر الذي يجعل الامن الغذائي العراقي في حالة تبعية وانكشاف اقتصادي على الدول الاجنبية من اجل توفير سلة الغذاء للسكان الذين تتزايد اعدادهم سنة بعد اخرى وذلك بالاعتماد الرئيس على عوائد النفط. وما حدث في عام ٢٠١٥ من انهيار لأسعار النفط في الاسواق العالمية وانعكاسه بشكل كبير وخطير على تقشف الدولة العراقية، لهو خير دليل وخير درس لابد من استيعابه، لكي تتجه الانظار الى مصادر اخرى للدخل، ومن الطبيعي ان يقف على رأسها قطاع الزراعة بشقيه الانتاج النباتي والانتاج الحيواني.

ج- مؤشرات تراجع تلبية المنتجات الزراعية للحاجة المحلية ونسبة الاكتفاء الذاتي:

في ضوء العرض السابق لوضع الامن الغذائي الهش في العراق، يلاحظ ان العراق يقف اليوم بين اكثر البلدان اعتماداً على استيراد الغذاء، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٠ كانت نسبة الصادرات الى الواردات الغذائية حوالي ٥%، وفي ضوء تراجع القطاع الزراعي والحاجة الى استيراد الغذاء ادرج العراق عام ٢٠٠٩ ضمن قائمة تتكون من ٣٢ دولة تحتاج الى المساعدات من الامم المتحدة.[١١] وبعد ذلك في محاولة لانعاش القطاع الزرعي دعمت المبادرة الزراعية بسيولة نقدية كافة المشاريع الزراعية بقروض ميسرة للفلاحين تجاوزت (٩٠٠مليون دولار)، وبالرغم من ذلك هبطت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الى ٤% فقط عام ٢٠١١، وقدرت الواردات الغذائية بحوالي ١٣% من اجمالي القيمة النقدية للواردات.[١٢] وذلك بسبب استمرار تذبذب الامطار وارتفاع اسعار النفط وعوامل سياسية واقتصادية اخرى...

ويعد ميزان الغذاء من الاساليب المهمة لقياس مستوى استهلاك الغذاء في المجتمع ويوضح هذا الميزان كمية الغذاء الصافي المتاح للاستهلاك النهائي من جميع السلع الغذائية على المستوى الوطني وعند تحليل ميزانية الغذاء للعراق خلال عام ٢٠٠٩ مثلاً يلاحظ ان مجموع انتاج المجموعات الغذائية الرئيسة بلغ (٧٩٢٢٠٨٠)طناً، اسهمت مجموعة الخضروات بإنتاج قدره (٣٤٤٢٠٠٠) طناً وكانت نسبتها ٤٣,٤% من مجموع الانتاج الغذائي، تلتها مجموعة الحبوب الاستراتيجية (القمح، الرز، الشعير، الذرة الصفراء) بحوالي (٢٦٥٠٠٠٠) طناً كانت نسبتها ٣٣,٥% من مجموع الانتاج، وحلت الفاكهة بالمرتبة الثالثة بإنتاج قدره (١٠٤٥٠٠٠) طناً وكانت نسبتها ١٣,٢% من مجموع الانتاج. اما الاغذية الاخرى سواء كانت نباتية او حيوانية فقد بلغ مجموع انتاجها حوالي (٣٨٨٢٨٨٠) طناً كانت نسبة مساهمتها من مجموع الانتاج ٩,٩%. ومن الكميات المنتجة الانفة الذكر تم تصدير حوالي(٤٠٨٨٠) طناً فقط بواقع (٦٨٠)طناً من مجموعة الحبوب وبالتحديد القمح والدقيق و (٣١٠٠) طناً من البقوليات و (٢٠) طناً من الخضروات و (٣٧٠٨٠) طناً من الفواكه وبلغت قيمة الصادرات الزراعية هذه حوالي (١٠,٦) مليون دولار.

اما بالنسبة للسلع الغذائية المستوردة فقد بلغت حوالي (٦٠٥٩٤١٠) طناً، كانت حصة مجموعة الحبوب (القمح والدقيق والرز) حوالي (٤٣٦٦٧٢٠) طناً اسهمت بحوالي ٧٢% من مجموع الواردات الغذائية، تلاها في ذلك السكر المكرر بكمية (٧٢٩٩٥٠) طناً وبنسبة ١٢%، وجاءت الالبان ومنتجاتها بالمرتبة الثالثة اذ بلغت كمياتها المستوردة (١٨٧٩٦٠) طناً كانت نسبتها ٣,١%.

اما المنتجات الغذائية الاخرى النباتية منها والحيوانية فقد بلغت الكميات المستوردة منها (٧٧٤٧٨٠) طناً اسهمت بنحو ١٢,٩% من مجموع الواردات الغذائية، اما القيمة النقدية فقد بلغت حوالي (٢٩٨٥,٩٨) مليون دولار. واستناداً للكميات المستوردة والمصدرة من المنتجات الغذائية فان الميزان التجاري يسير لصالح الواردات طبعاً، سواء من حيث الكميات التي بلغت (٦٠١٨٥٣٠) طناً او من حيث القيم المالية التي بلغت حوالي (٢٩٧٥,٣٩) مليون دولار، احتلت مجموعة الحبوب المرتبة الاولى على صعيد الكميات اذ اسهمت بنحو ٧٢% وعلى صعيد القيم المالية كانت حصتها ٦٤,٤%، تلاها في ذلك السكر (مكرر) الذي اسهم بنحو ١٢% من حيث الكميات وحوالي ١٠,٧% من حيث المبالغ المالية المدفوعة. وجاءت الالبان ومنتجاتها بالمرتبة الثالثة اذ اسهمت بحوالي ٣,١% من حيث الكميات ونحو ٢,٢% من حيث المبالغ المالية ضمن الميزان التجاري للدولة، واسهمت باقي المنتجات الغذائية بحوالي ١٢,٢% من حيث الكميات، ونحو ٢٢,٧% على صعيد المبالغ المالية المدفوعة للاستيراد، وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي اعلاها في محصولي الذرة الصفراء والشعير، وادناها للسكر (مكرر) وبلغت ٠,٢٥% لاحظ جدول (٢).

جدول (٢) الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسة ونسبة الاكتفاء الذاتي في العراق لعام ٢٠٠٩

المواد الغذائية	الإنتاج (الف طن)	الصادرات		الواردات		الميزان		نسبة الاكتفاء الذاتي %
		الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	
مجموعة الحبوب	٢٦٥٠	٠,٦٨	٠,١٤	٤٣٦٦,٧	١٩١٥,٥	٢٣٦٦	١٩١٥,٥	٣٧,٧٧
البطاطا	٢٢٣	-	-	٩٤,٣٨	١٨,٣٦	٩٤,٣٨	١٨,٣٦	٧٠,٢٦
البقوليات	١٩	٣,١٠	٠,٨٩	٣١,٠١	٢٠,٠٣	٢٧,٩١	١٩,١٤	٤٠,٥
الخضر	٣٤٤٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٢٠,٢١	٧,٨٧	٢٠,١٩	٧,٨٥	٩٩,٤
الفاكهة	١٠٤٥	٣٧,٠٨	٩,٥٤	٤٥,٠٢	٢٣,٥٤	٧,٩٤	١٤	٩٩,٢
السكر (مكرر)	١,٨٤	-	-	٧٢٩,٩	٣١٧,٤	٧٢٩,٩	٣١٧,٤	٠,٢٥
الزيوت والشحوم	١٧,٤٢	-	-	١٨٥,٢	٢٠٤,٥	١٨٥,٢	٢٠٤,٥	٨,٦
لحوم حمراء	١٧,٢٠	-	-	٠,٧٦	٢,٣٦	٠,٧٦	٢,٣٦	٩٨,٩
لحوم بيضاء	٨٩	-	-	١٤٨,١	٢٤٤,٢	١٤٧,٢	٢٤٤,٢	٣٧,٥
الأسماك	٥٤,٩٩	-	-	٢١,٧	٤٨,٧٥	٢١,٧٤	٤٨,٧٥	٧١,٧
البيض	٣٦,٢٣	-	-	٧٩,٣	١١٨,٧٩	٧٩,٣١	١١٨,٧٩	٣٠,٧
الألبان	٢٧٢,٤	-	-	١٨٧,٩	٦٤,٧٦	١٨٧,٩	٦٤,٧٦	٥٩,٢
المجموع	٧٩٢٢,٠٨	٤٠,٨٨٠	١٠,٦	٦٠٥٩,٤	٢٩٨٥,٩	٦٠١٨,٥٣	٢٩٧٥,٣٩	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ٣٠، الخرطوم، ٢٠١٠، ص٣١٢.

ثانياً: تحديد الفجوة الغذائية في العراق وعوامل تطورها:

الفجوة الغذائية هي الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات من المجموعات السلعية الغذائية المختلفة.[١٣] اي الفرق بين كمية الانتاج المحلي المتوفر من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج التي يعتمد عليها لتلبية متطلبات السكان من الغذاء وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً من السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية للإنسان.

يتغير حجم الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة إلى اخرى اعتماداً على الكميات الغذائية (النباتية والحيوانية) المنتجة محلياً، وحجم الطلب على الغذاء، فضلاً عن تغير الاسعار للسلع الغذائية في الاسواق المحلية والعالمية وموازين المدفوعات. واصبح من الضروري أنْ نقف على حقيقة ووضع الفجوة الغذائية في العراق لنعطي التصور الكافي عن حالة الاكتفاء الذاتي وافاق المستقبل. وللفجوة الغذائية عدة مؤشرات من اهمها الفجوة الغذائية الظاهرية التي يعبر عنها انها تساوي **(الإنتاج – الاستهلاك)**.[١٤]

وبما ان مؤشرات تراجع الانتاج الزراعي ما زالت مستمرة فان الفجوة الغذائية وظاهرة سدها عن طريق الاستيراد سيبقى مستمراً بالوقت الحالي. وان محاصيل الحبوب الرئيسة ستبقى دون المستوى المطلوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك لان معظم إنتاج الحبوب الرئيسة يأتي من زراعته في مناطق الري الديمي، ومازالت غلة الدونم الواحد(الانتاجية Productivity) منخفضة مقارنة بمعدلاتها بالعالم ودول الجوار العربي.*

وبناءً على ما تقدم وفيما يخص محاصيل الحبوب الاستراتيجية والتي تتمثل في كل من (القمح، الشلب) يلاحظ انه خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠١٤) هناك تفوقاً واضحاً في الكميات المستهلكة على الكميات المنتجة منهما، على اساس ان حاجة الفرد من هذه الحبوب خلال السنة الواحدة تبلغ (١٧٢كغم من القمح و٥٠كغم من الرز).[١٥]

وبالنسبة لمحصول القمح بلغ اكبر حجم للفجوة الغذائية خلال المدة المذكورة حوالي (٤٠٠٤٣٠٠) طناً عام ٢٠٠٨ بينما بلغ أصغر حجم لهذه الفجوة حوالي (١١٣٨٤٠٠) طناً عام ٢٠١٤، إذ كان عدد سكان العراق في السنة الاولى حوالي (٣٠٥٧٧٧٩٨) نسمة وبذلك يكون مقدار الاستهلاك السنوي من القمح حوالي (٥٢٥٩٣٠٠) طناً بينما كانت الكميات المنتجة منه حوالي (١٢٥٥٠٠٠) طناً بسبب قلة الأمطار الساقطة خلال ذلك الموسم ، أما في عام ٢٠١٤ فقد بلغ عدد سكان العراق حوالي(٣٦٠٠٨٤٩٧) نسمة وبذلك تقدر الكميات المستهلكة من القمح حوالي (٦١٩٣٤٠٠) طناً بينما بلغت الكميات المنتجة منه خلال هذه السنة (٥٠٥٥٠٠٠) طناً بسبب سقوط كميات مناسبة من الإمطار في تلك السنة لاحظ الجدول (٣).

وبعد عام ٢٠١٤ بقت كميات القمح المستهلكة تفوق الكميات المنتجة، فخلال المدة (٢٠١٥-٢٠١٨) كانت اكبر الكميات المستهلكة في عام ٢٠١٨ اذ بلغت (٧٠٦٦٩١٢)طن، بينما كانت الكميات المنتجة من القمح حوالي (٢١٧٨٠٠٠)طن، وبذلك سجلت اعلى كمية للعجز البالغة (٤٨٨٨٩١٢)طناً. الامر الذي يشير الى استمرار وتوسع الفجوة الغذائية، وتلاشي امال الاقتراب من عتبه الاكتفاء الذاتي.

لقد كان من أهداف الخطة التنموية في العراق للمدة(٢٠١٠ -٢٠١٤) زيادة المساحات المزروعة بمحصول القمح بنسبة (١٠%) مع زيادة نسبة المساحات المروية منها بنسبة(٢٨%) وانخفاض المساحات الديمية بنسبة (٢٤,٤%) بهدف زيادة إنتاج وإنتاجية مادة الطحين المهمة لغذاء السكان وبناءً على المعطيات المذكورة آنفاً فأن الأثر المتوقع من تحقيق أهداف الخطة التنموية هو ارتفاع معدل غلة دقيق القمح بنسبة (٢٠,٤%) بحلول عام ٢٠٢٠ وذلك بغض النظر عن الانخفاض المتوقع لغلة القمح بنسبة (١٢,٥%) نتيجة التغيرات المناخية في المدة نفسها، لذا من المتوقع تراجع اثر جهود الحكومة العراقية في هذا المجال بسبب تلك التغيرات، اذ سيرتفع معدل غلة القمح بنسبة (٧,٩%) فقط.[١٦]

جدول(٣)أعداد السكان والكميات المنتجة والمستهلكة والفجوة الغذائية (طن) من القمح في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٨)

السنوات	عدد السكان /نسمة*	الانتاج/طن	الاستهلاك/طن	الفجوة الغذائية/طن	نسبة التغطية %
٢٠٠٢	٢٥٤٦١٧٢٩	٢٥٨٩٦٠٠	٤٣٧٩٤٠٠	١٧٨٩٨٠٠-	٥٩,١
٢٠٠٣	٢٦٣٠٧٣٦٦	٢٣٢٩٢٠٠	٤٥٢٤٨٠٠	-٢١٩٥٦٠٠	٥١,٥
٢٠٠٤	٢٧١٣٩٥٨٥	١٨٣٢١٠٠	٤٦٦٨٠٠٠	-٢٨٣٥٩٠٠	٣٩,٣

٢٠٠٥	٢٧٩٦٢٩٩٨	٢٢٢٨٤٠٠	٤٨٠٩٦٠٠	-٢٥٨١٢٠٠	٤٦,٣
٢٠٠٦	٢٨٨١٠٤٤١	٢٢٨٦٣٠٠	٤٩٥٥٣٠٠	-٢٦٦٩٠٠٠	٤٦,١
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢٠٨١	٢٢٠٢٨٠٠	٥١٠٥٣٠٠	-٢٩٠٢٥٠٠	٤٣,١
٢٠٠٨	٣٠٥٧٧٧٩٨	١٢٥٥٠٠٠	٥٢٥٩٣٠٠	-٤٠٠٤٣٠٠	٢٣,٩
٢٠٠٩	٣١٤٩٦٤٠٦	١٧٠٠٤٠٠	٥٤١٧٣٠٠	-٣٧١٦٩٠٠	٣١,٤
٢٠١٠	٣٢٤٣٧٩٤٩	٢٧٤٨٨٠٠	٥٥٧٩٣٠٠	-٢٨٣٠٥٠٠	٤٩,٣
٢٠١١	٣٣٣٣٠٥١٢	٢٨٠٨٩٠٠	٥٧٣٢٨٠٠	-٢٩٢٣٩٠٠	٤٨,٩
٢٠١٢	٣٤٢٠٧٢٤٤	٣٠٦٢٣٠٠	٥٨٨٣٦٠٠	-٢٨٢١٣٠٠	٥٢,١
٢٠١٣	٣٥٠٩٥٧٧٧	٤١٧٨٠٠٠	٦٠٣٦٤٠٠	-١٨٥٨٤٠٠	٦٩,٢
٢٠١٤	٣٦٠٠٨٤٩٧	٥٠٥٥٠٠٠	٦١٩٣٤٠٠	-١١٣٨٤٠٠	٨١,٦
٢٠١٥	٣٧٠٨٨٧٥٢	٢٦٤٥٠٠٠	٦٣٧٩٢٦٥	-٣٧٣٤٢٦٥	٤١,٥
٢٠١٦	٣٨٢٠١٤١٥	٣٠٥٣٠٠٠	٦٥٧٠٦٤٣	-٣٥١٧٦٤٣	٤٦,٥
٢٠١٧	٣٩٨٩٠٠٠٠	٢٩٧٤٠٠٠	٦٨٦١٠٨٠	-٣٨٨٧٠٨٠	٤٣,٣
٢٠١٨	٤١٠٨٦٧٠٠	٢١٧٨٠٠٠	٧٠٦٦٩١٢	-٤٨٨٨٩١٢	٣٠,٨

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على : ١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الإحصائية الزراعية للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠)، بغداد،٢٠١١، صفحات متعددة. ٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، كراسات إنتاج الحنطة في العراق للسنوات (٢٠١١-٢٠١٤)، بغداد، صفحات متفرقة،٣- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج الحنطة والشعير لسنة ٢٠١٨، ص٤.٤-تم استخراج قيم الفجوة الغذائية من قبل الباحثين.

*تم استخراج أعداد السكان اعتماداً على النسب التقديرية لـ وزارة التخطيط، الجهاز للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠١٠-٢٠١١)، ص٤٨. وكذلك معادلة النمو السكاني المذكورة في هوامش البحث المطبقة من قبل الباحثين بنسبة نمو (٣%).

* حاجة الفرد من القمح خلال السنة الواحدة ١٧٢كغم . * الاستهلاك طن = حاجة الفرد كغم × عدد السكان ÷ ١٠٠٠. * الفجوة الغذائية = الانتاج – الاستهلاك . * نسبة التغطية = الانتاج ÷ الاستهلاك × ١٠٠.

وتشير توقعات إنتاج القمح الى أن الاحتياجات المطلوبة بحلول عام ٢٠٢٠ ستبلغ حوالي (٩) ملايين طن مع الأخذ بنظر الاعتبار أن اعداد السكان المتوقع في ذلك العام ستبلغ حوالي (٤٢,٦٨) مليون نسمة فيما يتطلب إبقاء نسبة واردات القمح على (٦١%) زيادة الإنتاج المحلي ليصل حوالي (٣,٥) مليون طن أي تحقيق

زيادة بنسبة (٨٨%) وتحقيق هذه الزيادة في الإنتاج تتطلب ارتفاع معدل الغلة الى (١٨٩٧) كغم للدونم الواحد وهو مستوى غير متوقع الوصول إليه في العراق.[١٧]

إما بالنسبة للرز فهو أيضاً من السلع الغذائية التي تتفوق فيها الكميات المستهلكة على الكميات المنتجة فخلال المدة(٢٠٠٢-٢٠١٤)كان اكبر حجم للفجوة الغذائية (مقدار العجز) حوالي(١٤٦٦٠٩٧)طناً في عام ٢٠١٠وحينذاك كان عدد السكان حوالي(٣٢٤٣٧٩٤٩)نسمة وكانت الكميات المستهلكة حوالي(١٦٢١٨٩٧) طناً بينما كانت الكميات المنتجة حوالي (١٥٥٨٠٠)طناً، اما أصغر حجم لهذه الفجوة بلغ حوالي(١٠٧٧٢٢٢) طناً عام ٢٠٠٦، ففي هذا العام كان عدد سكان العراق حوالي(٢٨٨١٠٤٤١) نسمة إذ بلغ مقدار الاستهلاك من مادة الرز حوالي(١٤٤٠٥٢٢)طناً بينما كانت الكميات المنتجة محليا حوالي(٣٦٣٣٠٠)طناً، لاحظ الجدول(٤)، ومن الطبيعي أن يعزى هذا التفاوت الى تباين الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات التي تعتمد عليها زراعة هذا المحصول بشكل رئيس وارتفاع نسبة الملوحة وضعف استخدام التكنلوجيا وقلة توفر الكهرباء والكاز. علماً انه في عام ٢٠١٤ استوردت الحكومة العراقية ١٣ مليون طن من الرز، بحيث اصبح العراق ومنذ منتصف القرن العشرين مستورداً رئيسياً، بعد ان كان ينتج ما يكفيه بنسبة تغطية ٨٠% من الحاجة المحلية عام ١٩٨٠ رغم امكانياته المحدودة،[١٨] اصبح يسهم بنسبة ٢٥,١% في عام ٢٠١٤.

وبعد عام ٢٠١٤ بقت كميات الرز المستهلكة تفوق الكميات المنتجة، فخلال المدة (٢٠١٥-٢٠١٧) كان اكبر حجم للفجوة الغذائية في عام ٢٠١٥ اذ بلغت (١٧٤٥٢٣٨)طن، بينما كانت الكميات المنتجة من الرز حوالي (١٠٩٢٠٠)طن، والكميات المستهلكة (١٨٥٤٤٣٨)طن. علماً ان حجم الفجوة الغذائية لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ كانت مقاربة لحجم الفجوة الكبير في عام ٢٠١٥، الامر الذي يشير الى استمرار وتوسع الفجوة الغذائية لهذا المحصول، بل انها اكثر تشاؤماً من الفجوة الغذائية للقمح.

جدول(٤)اعداد السكان والكميات المنتجة والمستهلكة والفجوة الغذائية (طن)لمحصول الشلب بالعراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٧)

السنوات	عدد السكان /نسمة	الإنتاج/طن	الاستهلاك/طن	الفجوة الغذائية/طن	نسبة التغطية %
٢٠٠٢	٢٥٤٦١٧٢٩	١٩٣٧٠٠	١٢٧٣٠٨٦	١٠٧٩٣٨٦-	١٥,٢
٢٠٠٣	٢٦٣٠٧٣٦٦	٨١٣٠٠	١٣١٥٣٦٨	١٢٣٤٠٦٨-	٦,٢
٢٠٠٤	٢٧١٣٩٥٨٥	٢٥٠٢٠٠	١٣٥٦٩٧٩	١١٠٦٧٧٩-	١٨,٤
٢٠٠٥	٢٧٩٦٢٩٩٨	٣٠٨٦٠٠	١٣٩٨١٥٠	١٠٨٩٥٥٠-	٢٢,١
٢٠٠٦	٢٨٨١٠٤٤١	٣٦٣٣٠٠	١٤٤٠٥٢٢	١٠٧٧٢٢٢-	٢٥,٢
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢٠٨١	٣٩٢٨٠٠	١٤٨٤١٠٤	١٠٩١٣٠٤-	٢٦,٥
٢٠٠٨	٣٠٥٧٧٧٩٨	٢٤٨١٠٠	١٥٢٨٨٩٠	١٢٨٠٧٩٠-	١٦,٢
٢٠٠٩	٣١٤٩٦٤٠٦	١٧٣٠٠٠	١٥٧٤٨٢٠	١٤٠١٨٢٠-	١٠,٩
٢٠١٠	٣٢٤٣٧٩٤٩	١٥٥٨٠٠	١٦٢١٨٩٧	١٤٦٦٠٩٧-	٩,٦
٢٠١١	٣٣٣٣٠٥١٢	٢٣٥١٠٠	١٦٦٦٥٢٦	١٤٣١٤٢٦-	١٤,١
٢٠١٢	٣٤٢٠٧٢٤٤	٣٦١٣٠٠	١٧١٠٣٦٢	١٣٤٩٠٦٢-	٢١,١

٢٠١٣	٣٥٠٩٥٧٧٧	٣٢٩٨٠٠	١٧٥٤٧٨٩	-١٤٢٤٩٨٩	١٨,٨
٢٠١٤	٣٦٠٠٨٤٩٧	٤٥١٨٠٠	١٨٠٠٤٢٥	-١٣٤٨٦٢٥	٢٥,١
٢٠١٥	٣٧٠٨٨٧٥٢	١٠٩٢٠٠	١٨٥٤٤٣٨	-١٧٤٥٢٣٨	٥,٩
٢٠١٦	٣٨٢٠١٤١٥	١٨١٣٠٠	١٩١٠٠٧١	-١٧٢٨٧٧١	٩,٥
٢٠١٧	٣٩٨٩٠٠٠٠	٢٦٥٩٠٠	١٩٩٤٥٠٠	-١٧٢٨٦٠٠	١٣,٣

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على: ١-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الإحصائية الزراعية للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠)، بغداد ،٢٠١١، صفحات متعددة .٢-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، كراسات تقديرات أنتاج القطن والشلب وزهرة الشمس في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٤)، بغداد، صفحات متفرقة، -٣- تقرير (الشلب وزهرة الشمس) لسنة ٢٠١٧. -٤- تم استخراج قيم الفجوة الغذائية من قبل الباحثين.٥-معادلة نمو السكان.

* حاجة الفرد من الرز خلال السنة الواحدة ٥٠كغم. * الاستهلاك طن = حاجة الفرد كغم × عدد السكان ÷ ١٠٠٠. * الفجوة الغذائية = الانتاج – الاستهلاك . * نسبة التغطية = الانتاج ÷ الاستهلاك × ١٠٠.

يتبين مما سبق ان الانتاج المحلي من الحبوب الاكثر أهمية والمتمثلة بالقمح والرز لا يستطيع تحقيق تغطية تامة لحاجة السكان الذين يتزايد عددهم بشكل مضطرد، بل هناك تغطية جزئية لحاجة السكان من خلال الانتاج المحلي، اذ يحتل محصول القمح النسبة الاعلى في معدل نسبة التغطية الجزئية لحاجة السكان التي بلغت ٤٧,٣% من الحاجة الكلية له، أما ادناها فكانت لمحصول الشلب ١٦,١% راجع الجدولين(٣ و٤)، وبذلك لم يكن هناك خيار لدى الدولة سوى استيراد هاتين المادتين (القمح والرز) لسد حاجة السكان. وهذا يعني ان الاسواق العراقية ستبقى مفتوحة على مصراعيها للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية المستوردة من خارج البلاد لسد حاجة السكان من السلع الغذائية، فأصبح العراق يرزخ تحت وطأة المواد الغذائية المستوردة وهو الحل الاسرع والاصعب للحصول على امن غذائي مؤقت لما يرافق ذلك من تبعات سلبية على الاصعدة الاقتصادية والسياسية والامنية والاجتماعية وغيرها...

ثالثاً: تقديرات الفجوة الغذائية:

ترتبط الفجوة الغذائية بالأمن الغذائي ارتباطاً مباشراً، اذ كلما اتسع حجم الفجوة الغذائية انعدم توافر الأمن الغذائي وأصبح اقتصاد البلد أكثر اعتماداً على الدول المصدرة للغذاء، وتشير تقديرات الفجوة الغذائية في العراق مبدئياً الى تزايدها عام بعد اخرى وازدياد عجز الانتاج المحلي عن تلبية المتطلبات الضرورية لمعظم السلع الغذائية الاستراتيجية للسكان، وبالتالي ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي على الاسواق العالمية الخارجية واستنزاف العملة النقدية الاجنبية، وان هذا التزايد في مقدار الفجوة الغذائية يعود الى جملة من العوامل والمعوقات السياسية والاقتصادية ...التي تمنع تطور المنتوج المحلي من السلع الغذائية (النباتية والحيوانية) (التي اشرنا اليها فيما تقدم من البحث)، في الوقت الذي كان العراق يصدر الحبوب والتمور وبعض المنتجات الحيوانية خلال عقود الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

ولغرض وضع تقديرات قريبة من الواقع عن مستوى حجم الفجوة للمدة الزمنية القادمة وتثبيت الاطر الدقيقة لغرض معرفة تطورها مستقبلا ينبغي العمل على معرفة محددات الأمن الغذائي من خلال النمو السكاني والإنتاج المحلي لغرض معرفة كمية المعروض من إنتاج الغذاء وهذا يوضح مدى الخلل في الوضع الغذائي مما يتطلب استيراد كميات كبيرة من حاجة السكان للغذاء يتناسب مع زيادة نمو السكان وهذا يعني المزيد من الاعتماد على الخارج لتوفير الغذاء ومن ثمَّ زيادة اتساع التبعية الغذائية، الأمر الذي يتطلب وضع السياسات السكانية والزراعية وحاجة السكان من الغذاء مستقبلا لاسيما الإنتاج المحلي لمحصولي القمح والرز.

ولغرض ايضاح تقديرات الانتاج والاستهلاك لغاية عام ٢٠٢٥، تم تقدير عدد السكان في العراق طبقاً لنسبة النمو المقدرة بـ(٣%)ولمعادلة النمو السكاني[١٩]وبالاعتماد على متطلبات الاستهلاك للفرد العراقي وحسب مفردات البطاقة التموينية نحتاج إلى كميات الإنتاج الموضحة بالجدول(٥) ادناه لتلبية تلك المتطلبات.

ويتضح من الجدول المذكور نفسه ان هناك توافقاً بين تزايد اعداد السكان في العراق والانتاج المطلوب من محصولي القمح والرز من جانب والمساحات المطلوب استثمارها،[٢٠] من جانب اخر ففي عام ٢٠١٥ بلغ عدد السكان ٣٥,٣مليون نسمة عندها تطلب الامر زراعة(٤مليون)دونم من الاراضي لإنتاج حوالي(٤٨٦٠٠٠)طن من القمح، كما تطلب زراعة حوالي (٢مليون) دونم لإنتاج(١٣٢٢٠٠٠)طن من محصول الرز. وفي عام ٢٠٢٠ الذي يتوقع ان يبلغ عدد سكان العراق فيه حوالي ٤٠,٩مليون نسمة يتطلب الامر زراعة ٤,٧مليون دونم لإنتاج(٥٦٣٢٠٠٠)طن من القمح، كما يتطلب زراعة(٢,٣مليون) دونم لإنتاج(١٥٣١٠٠٠)طن من الرز، ويتصاعد الامر كثيراً في عام ٢٠٢٥ اذ يتوقع ان يبلغ عدد السكان فيه حوالي ٤٧,٤مليون نسمة عندئذ لابد من زراعة(٥,٥مليون) دونم لإنتاج(٦٥٢٧٠٠٠)طن من القمح وكذلك زراعة ٢,٧مليون دونم من الاراضي لإنتاج(١٧٧٥٠٠٠)طن من الرز بغلة قدرها (١٢٠٠، ٦٦٣ كغم/دونم) لمحصولي القمح والرز على الترتيب.

جدول(٥) كميات الإنتاج والمساحات المطلوبة باستخدام عناصر الحزمة التكنولوجية لتلبية متطلبات الاستهلاك للسنوات (٢٠١٥- ٢٠٢٠- ٢٠٢٥)

المحصول	السنة	الإنتاج المطلوب الف طن	الغلة كغم/ دونم	المساحة المطلوبة مليون دونم
القمح	٢٠١٥	٤٨٦١	١٢٠٠	٤
	٢٠٢٠	٥٦٣٢		٤,٧
	٢٠٢٥	٦٥٢٧		٥,٥
الرز	٢٠١٥	١٣٢٢	٦٦٣	٢
	٢٠٢٠	١٥٣١		٢,٣
	٢٠٢٥	١٧٧٥		٢,٧

المصدر: عبد الله علي كاظم الرماحي، الامن الغذائي في العراق وأثره في قوته الجيوبولتيكية، اطروحة دكتوراه(غ.م)، قسم الجغرافية، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٧٣.

يضاف إلى هذه المساحة المساحات المخصصة لزراعة الشعير والذرة الصفراء والمحاصيل الزيتية والتي تقدر بحوالي (٥,٦)مليون دونم حسب تقديرات وزارة الزراعة لعام ٢٠١٤،[٢١] وهذا ممكن حدوثة لان صافي المساحات الزراعية المستغلة فعلاً بلغت نحو(١٩,٩)مليون دونم،[٢٢] وهذا يعني باننا نستطيع تامين المتطلبات الاساسية للاستهلاك في حالة بقاء إنتاجية الدونم كما هي عليه وفي ظل نسبة نمو سكاني (٣%)، لهذا يجب العمل على زيادة وتطوير إنتاجية الدونم الواحد كما عملت على ذلك اغلب الدول ومنها المحيطة بالعراق.

رابعاً: التوزيع المكاني للأمن الغذائي في العراق:

تتناول الجغرافية الانماط المكانية بقصد تحليل عوامل تشكلها والعمليات المؤثرة عليها للخروج بعموميات عنها، ويميز الجغرافيون بين التوزيع الجغرافي للمتغيرات منفردة والنمط المكاني. الاول متغير والثاني ناتج عن تكرار الاول، او تشابه توزيع متغيرات معينة مكانياً، وليس اي منها ثابت فالثبات ليس من سمات الظواهر الجغرافية وخصوصاً الظواهر البشرية. فكل شيء متحرك مكانياً وزمانياً. وعليه يتباين استهلاك المواد الغذائية للسكان في العراق تباين كبير، اذ يشير الجدول (٦) ان عدد السكان ذوي الاستهلاك الغذائي الضعيف بلغ٩٣٠٠٠٠نسمة بنسبة ٣,١% وهي تصنف على انها غير آمنة غذائياً، بينما بلغ عدد السكان ذوات المستوى الحرج في استهلاكها الغذائي٢٨٢٠٠٠٠ نسمة بنسبة ٩,٤% فهي تصنف ضمن الفئة الهشة المعرضة لعدم الامن الغذائي وان تراجع او نقص توزيع المواد الغذائية في نظام البطاقة التموينية سيؤثر سلباً على نسبة السكان في هذه المجموعة. اما عدد السكان الامنيين غذائياً فقد بلغ٢٦٢٢٠٠٠٠ نسمة بنسبة ٨٧,٤%. واذا اضيف مع الفئة الثانية (المعرضة لعدم الامن الغذائي) نسبة من السكان الامنين غذائياً التي قد

تصبح فئة غير امنة غذائياً ان لم يزودا بمواد البطاقة التموينية او تم الغائها دون تقديم معونات مالية للسكان، وهذا يعني أن حوالي ٢٥% من السكان سيواجهون مشاكل حقيقية في ضمان امنهم الغذائي.

جدول (٦) فئات السكان حسب مقياس الامن الغذائي في العراق لعام ٢٠٠٨

فئات استهلاك المواد الغذائية	السكان (نسمة)	نسبة السكان %
غير آمنة غذائيا	٩٣٠٠٠٠	٣,١٠
معرضة لعدم الامن الغذائي	٢٨٢٠٠٠٠	٩,٤٠
آمنة غذائيا	٢٦٢٢٠٠٠٠	٨٧,٤٠
المصدر: وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء، برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة، معهد بحوث التغذية- وزارة الصحة، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ٢٠٠٨، ص٦٠.		

وقد تم أجراء مسح شامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق عام ٢٠٠٨ باستخدام اسلوب العينة العشوائية العنقودية على مستوى الأقضية البالغ عددها ١١٥ قضاء من قبل وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة أحصاء اقليم كردستان ومعهد بحوث التغذية- وزارة الصحة وبالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، اذ تم تمييز أربعة مجاميع سكانية في العراق صنفت الأقضية على اساسها بدلالة مختلفة المستويات من حالات عدم الامن الغذائي والفقر وهي كما يأتي[٢٣]:

١- **فئة الوضع الافضل:**
تضم هذه الفئة ٤٤ قضاء عدد سكانها ١٨,٤مليون نسمة، وهناك نسبة ١% فقط من سكانها يصنفون بأنهم غير آمنين غذائياً و٥% تعد معرضة لعدم الامن الغذائي، تتكون الفئة من الاقضية التي تصل فيها نسبة الطابع الحضري الى ٦٦%، ويتميز مستوى الفقر وعدم الامن الغذائي بأنه منخفض أو متوسط مع انخفاض معدلات سوء التغذية، وبمعدل تقزم يقدر بـ ٢٠% والهزل ٣%، وتنخفض نسبة الاسر الفقيرة في الفئات الخمسية لمستوى الرفاه والدخل عن المعدل الوطني وتتراوح بين(١٦-٤٣%).

٢- **فئة الوضع المتوسط:**
تضم هذه الفئة ٣٠ قضاءً عدد سكانها ٤,٩مليون نسمة، منها ٢% غير آمنين غذائياً و١٠% هي هشة نحو عدم الامن الغذائي، وهذه المجموعة هي أقضية يغلب عليها الطابع الريفي بنسبة ٧٥% وتتميز بانخفاض مستوى عدم الامن الغذائي ومعدلات سوء التغذية، كما تتميز بمستوى متوسط من الفقر قريب من المعدل الوطني.

٣- **فئة الوضع الهش:**
تضم هذه الفئة ٢٤ قضاءً عدد سكانها ٣,٤مليون نسمة، منها ٥% غير آمنين غذائياً و١٥% هي هشة نحو عدم الامن الغذائي، تقسم هذه الفئة الى ثلاث مجموعات ، المجموعة الاولى تتكون من ١٥ قضاء تتصف بمستوى عال من الفقر حيث يقع ٧٦% من الاسر في هذه المجموعة ضمن الفئتين الخمسيتين الافقر والفقيرة لتصنيف مستوى الرفاه و٥٩% من الاسر ضمن الفئتين الخمسيتين الادنى لمستوى الدخل. تتميز هذه الأقضية بأن مستوى عدم الامن الغذائي وسوء التغذية منخفض جداً. اما المجموعة الثانية من الأقضية فتتكون من ٣ أقضية تكون معدلات الهزل فيها مرتفعة (الأعلى في العراق)، لكن مستوى عدم الامن الغذائي منخفض، اما مستوى الفقر فيتراوح بين المنخفض والمتوسط. ان انخفاض مستويات الفقر وارتفاع مستويات سوء التغذية قد تعطي مؤشراً عن تدني مستويات خدمات الماء والصرف الصحي وما يرتبط بها من مشاكل تحول دون تحقق المنفعة الغذائية على الرغم من اختلافها عن مشاكل اتاحة الغذاء. الا ان ذلك يتطلب بحثاً أعمق لتحري الاسباب الحقيقية لهذه الحالة في الأقضية الثلاث (قضاء مخمور في أربيل، والمقدادية في ديالى، وبلد في صلاح الدين). اما المجموعة الثالثة من الاقضية فتضم ٦ أقضية تتميز بانخفاض معدل الامن الغذائي ولكن معدل الفقر فيها مرتفع، مع ظهور مستوى مقلق من معدلات سوء التغذية.

٤- **فئة الوضع الهش جداً:**
وتضم ١٧ قضاءً عدد سكانها ٢,٩مليون نسمة، منها ١٦% غير آمنين غذائياً و٣٢% هي هشة نحو عدم الامن الغذائي، تتصف الفئة بأعلى مستويات عدم الامن الغذائي والفقر في العراق، وهناك خمسة اقضية من بين الاقضية السبعة عشر تتصف بمعدلات تقزم تنذر بالخطر. لاحظ الخريطة (٢).

خريطة(٢) التوزيع الجغرافي لعدم الامن الغذائي والهشاشة في العراق على مستوى الاقضية لعام٢٠٠٨

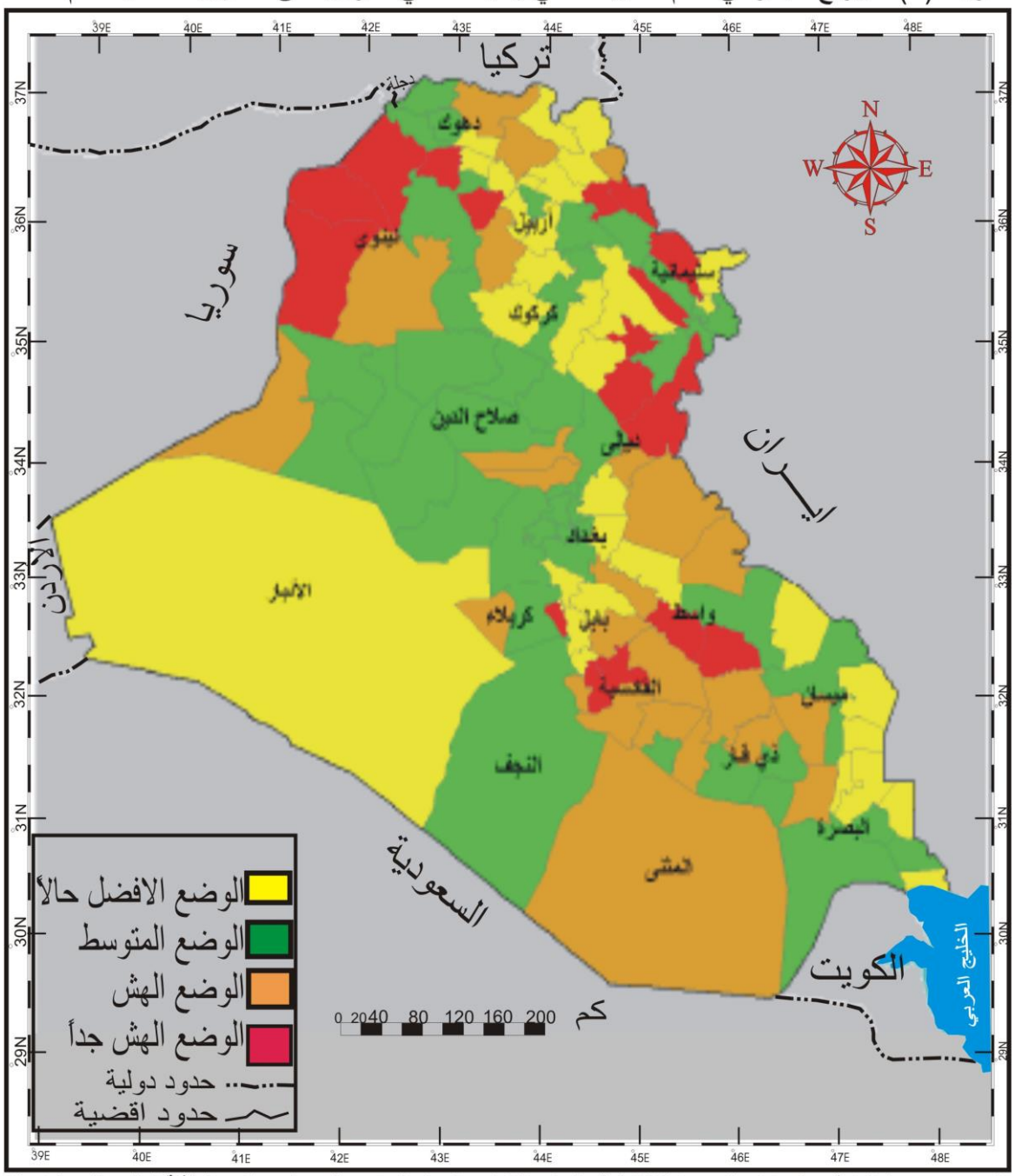

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة، معهد بحوث التغذية - وزارة الصحة، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق،٢٠٠٨، ص٦٩.

خامساً: التوزيع المكاني للحرمان الغذائي في العراق:

يواجه الامن الغذائي في العراق الكثير من المعوقات والصعاب التي تمثل التحديات امام الوصول به الى المستوى المطلوب، وتتنوع التحديات ما بين تحديات طبيعية واخرى بشرية اقتصادية وسياسية، ومع النمو السكاني الكبير والزيادة المتوقعة، يتزايد احتياج السكان من الغذاء ونظراً لعدم تلبية الناتج المحلي لهذه الحاجة يعتمد العراق وبشكل متنامي في توفير الغذاء للسكان على الاسواق الدولية ويزداد اعتماده على دول الجوار الجغرافي في توفير السلع الغذائية كإيران وتركيا وسوريا والاردن والسعودية والكويت، ويحصل الفرد العراقي على كميات مناسبة من السعرات الحرارية التي تنتج من استهلاك الطاقة الغذائية، وقد تزايدت هذه الكميات اذ بلغت حوالي ٢٨١٠ سعرة حرارية في عام ٢٠١١ وهي اكثر بنسبة ٩% مما كان عليه في عام ٢٠٠٧ اذ كانت حوالي ٢٥٨٠ سعرة حرارية.

ويتفاوت سكان العراق في كمية السعرات الحرارية المستحصلة من الغذاء فهي تبلغ اقصاها حوالي (٣٠٠٠) سعرة حرارية في محافظات (السليمانية، اربيل، صلاح الدين، بغداد) وادناها أقل من (٢٥٠٠) سعرة حرارية في محافظات (البصرة، ذي قار، المثنى).[٢٤]

وتتمثل مصادر الطاقة الغذائية للفرد العراقي من ثلاثة مصادر هي السوق والانتاج الذاتي ونظام البطاقة التموينية، فالأسواق التجارية وسلعها الغذائية المستوردة توفر حوالي (٦١,٤)% من السعرات الحرارية المستهلكة من قبل السكان، ويسهم الانتاج الذاتي بحوالي (١,٤)% منها، بينما يسهم نظام البطاقة التموينية بنسبة (٣٥,٥)%، وتسهم المصادر الاخرى بـ (١,٧)% من مجموع السعرات الحرارية المستهلكة، وبسبب تزايد السكان من جانب وتدني مستويات تحقيق الامن الغذائي من جانب اخر فقد ادى ذلك الى وجود اعداد كبيرة من السكان يعانون من **الحرمان الغذائي** الذي يعرف انه مقياس لنسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الادنى المقبول من الاحتياجات للطاقة الغذائية، وعانى حوالي (٥,٧)% من سكان العراق (اي حوالي ١,٩ مليون نسمة) من الحرمان الغذائي عام ٢٠١١ ويتركزون في محافظات واسط والمثنى وذي قار والبصرة لاحظ الخريطة (٣)، والنسبة المسجلة عام ٢٠١١ هي افضل من النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٧ والتي بلغت (٧,١)%، لاحظ الجدول (٧).

وتعتبر نسبة الحرمان الغذائي بالعراق المذكورة انفاً منخفضة مقارنة ببقية بلدان الشرق الاوسط الذي تبلغ فيها نسبة الحرمان الغذائي حوالي ٩%، ولكن الخطر يكمن في ان هذه النسبة التي وصل اليها العراق من الحرمان الغذائي لم يكن مصدر الغذاء من الانتاج المحلي بل حوالي ٩٧% من خارج العراق (كما ذكرنا في اعلاه) مما يعرض هذه النسبة من الحرمان الغذائي لخطورة زيادتها وبنسبة كبيرة جداً في اي لحظة في حال حدوث ازمة سياسية او عسكرية او اي طارئ آخر....

جدول(٧)متوسط الطاقة المستهلكة (سعرة/فرد/يوم) ونسب الحرمان في العراق لعامي(٢٠٠٧ ، ٢٠١١)حسب المحافظات

المحافظة	٢٠٠٧		٢٠١١		فرق الحرمان بين عامي٢٠٠٧ و٢٠١١
	متوسط الطاقة المستهلكة (سعرة/فرد/يوم)	نسبة الحرمان	متوسط الطاقة المستهلكة (سعرة/فرد/يوم)	نسبة الحرمان	
دهوك	٢٩١٠	١	٢٦٤٠	٥	٤
نينوى	٢٧٩٠	٢	٢٥٧٠	٧	٥
السليمانية	٣٣٤٠	٠	٣٥٧٠	٠	٠
كركوك	٢٨٠٠	٦	٢٨٧٠	٣	٣-
اربيل	٢٩٤٠	١	٣٣٤٠	٢	١
ديالى	١٨٦٠	٥١	٢٨٣٠	٦	٤٥-
الانبار	٢٥٣٠	٨	٢٩٦٠	٥	٣-
بغداد	٢٨٢٠	٣	٣٠١٠	٥	٢
بابل	٢١٠٠	٢٦	٢٧٢٠	٣	٢٣-
كربلاء	٢٢٤٠	١٨	٢٧٤٠	٣	١٥-
واسط	٢٥٢٠	٨	٢٥٦٠	١١	٣
صلاح الدين	٢٢٥٠	١٩	٣٠٦٠	٢	١٧-
النجف	٢٣٨٠	٨	٢٦٤٠	٣	٥-
القادسية	٢٤٨٠	٦	٢٨٤٠	٣	٣-
المثنى	٢٢٤٠	١٧	٢٣١٠	١٢	٥-
ذي قار	٢٥٧٠	٤	٢٢٤٠	١٧	١٣
ميسان	٢٣٢٠	٨	٢٦٣٠	٧	١-
البصرة	٢١٢٠	٢٠	٢٢٣٠	٢١	١
العراق	٢٥٨٠	٧,١	٢٨١٠	٥,٧	١-

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، برامج الأغذية العالمي، الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات المعيشية في العراق، ٢٠١٢، ص٢٩.

خريطة(٣) نسبة المعرضين للحرمان الغذائي في العراق على مستوى المحافظات لعام٢٠١١

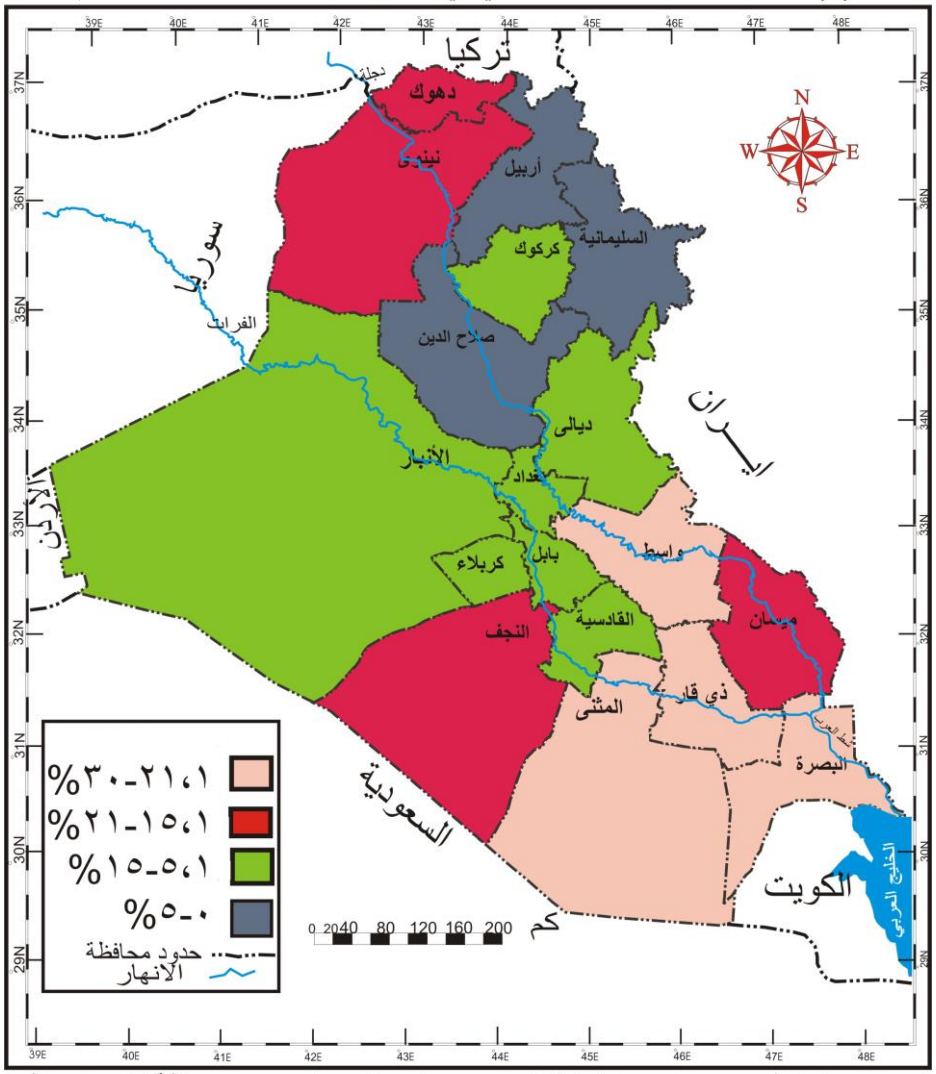

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، برنامج الاغذية العالمي، الامن الغذائي وظروف المعيشة في العراق،٢٠١٢، ص٢٥.

ويرتفع الحرمان الغذائي لدى الفئات الادنى دخلاً وينحسر بشكل واضح مع ارتفاع الدخل، وهو امر طبيعي اذ ترتبط القدرة على الانفاق بالرغبة على الاستهلاك عموماً، وعلى الرغم من حدوث تحسن نسبي في معدلات الاستهلاك في السنوات الاخيرة لكن ذلك لن يقود الى انخفاض مناظر للحرمان الغذائي.

ان تحليل الحرمان الغذائي بحسب مستوى الدخل او ما يعرف بالفئات الدخلية يمكن ان يكشف عن جوانب اضافية لتوزيع انعدام الامن الغذائي، فعلى المستوى الوطني نجد ان ٨١,٢ % من السكان المحرومين يقعون ضمن الخمس الادنى دخلاً من السكان، بينما يقع ١٢,٥% من الافراد المحرومين ضمن الفئة الثانية. اما النسبة الباقية فتقع ضمن الفئة الدخلية الوسطى الامر الذي يعني ان السكان الفقراء لا يحصلون على الطاقة الغذائية الكافية وانهم معرضون لانعدام الامن الغذائي اكثر من غيرهم، وعلى مستوى الحضر نجد ان ٨٠,٨% من الافراد المحرومين يقعون ضمن الخمس الادنى دخلاً يقع ١٥,٣% منهم ضمن الفئة الدخلية الثانية وتقع النسبة الباقية ٣,٩% ضمن الفئة الوسطى، وعلى مستوى الريف نجد ان توزيع الحرمان اكثر تركزاً في الفئة الادنى دخلاً، اذ نجد ٩٤,١% من السكان الذين لا يحصلون على الطاقة الغذائية الكافية يقعون ضمن هذه الفئة، وحوالي ٥,٩% فقط يقعون ضمن الفئة الثانية اي ان الفقراء في الريف اكثر عرضة للحرمان الغذائي من فقراء الحضر،[٢٥] وهذا الامر يتطابق مع المؤشرات المذكورة في الجدول(٨) ادناه عن تفاوت توزيع الدخل والحرمان الغذائي طبقاً للبيئة.

جدول (٨) تفاوت توزيع الدخل والحرمان الغذائي في العراق حسب البيئة

الفئات الدخلية	الدخل		حضر		ريف	
	الشخص دولار/يوم	%	الدخل دولار/يوم	نسبة الحرمان	الدخل دولار/يوم	نسبة الحرمان
الخمس الافقر	٢,٢٣	١٣	٢,٦٦	٢١	١,٨٩	١٦
الخمس الثاني	٣,٦٨	٢	٤,٣١	٤	٢,٩٨	١
الخمس الثالث	٥,١٩	١	٦	١	٤,١	٠
الخمس الرابع	٧,٥١	٠	٨,٥٦	٠	٥,٨٥	٠
الخمس الاغنى	١٦,٠٨	٠	١٨,٠٥	٠	١٢,٢٧	٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، برامج الأغذية العالمي، الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات المعيشية في العراق، ٢٠١٢، ص٣٠.

الاستنتاجات:

١. يتعرض انتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية في العراق وخصوصاً منها محصولي القمح والشلب وهما المحصولان الاكثر اهمية الى التذبذب المستمر بالشكل الذي يؤدي الى تعرض الامن الغذائي في البلد الى عدم الاستقرار ومن ثم خطر انكشاف الاقتصاد العراقي امام مضاربات الاسواق العالمية، وخضوعه للإرادات السياسية والاقتصادية الخارجية.
٢. ان العجز وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادتي الدقيق والرز هو السمة الغالبة على انتاج محاصيل الحبوب في العراق خلال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٨) وكذلك عقد الستينات والسبعينات والثمانينات.
٣. تظافرت عوامل عديدة كان لها الاثر الكبير في استمرار عدم تحقيق الامن الغذائي لمحصولي القمح والشلب، كالظروف المناخية وتذبذب الامطار وسيادة ظروف الجفاف وظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والاحوال السياسية والعسكرية في البلد.
٤. تتعرض الفجوة الغذائية لمحصولي القمح والشلب وتبعاً لظروف انتاجها المذكورة انفاً الى الاتساع تارة والتقلص تارة اخرى مع تذبذب نسبة تغطيتها للحاجة المحلية، ولكن الفجوة لم تتلاشى تماماً طيلة السنين الماضية، الامر الذي يؤكد ان مشكلة العجز الغذائي في العراق هي مشكلة متزامنة.
٥. تبلغ نسبة السكان غير الامنين غذائياً في العراق حوالي (١٢,٥%) من مجموع السكان وهم الفئات ذوات الاستهلاك الغذائي الضعيف والحرج، وتتباين هذه النسبة بين محافظة واخرى بل وبين قضاء واخر ضمن المحافظة الواحدة.
٦. ادى تذبذب انتاج محاصيل الحبوب وانعكاساته على الامن الغذائي للبلد الى وجود عدد من السكان المحرومين غذائياً لعدم حصولهم على القدر المناسب من مصادر الطاقة، اذ تشير الاحصاءات الى ان نسبة هذه الفئة تبلغ حوالي (٥,٧%) يتوزعون في محافظات المثنى والبصرة وواسط وذي قار.

التوصيات:

١. العمل على تحسين واقع انتاج محصولي القمح والشلب من خلال اتباع سياسات زراعية جديدة تضمن التوسع بزراعتها مع التأكيد على التوسع العمودي لزيادة انتاجية الوحدة المساحية من الاراضي المزروعة.
٢. العمل على سن القوانين التي تكفل منع زراعة المناطق الهامشية غير مضمونة الامطار بسبب التذبذب الكبير لسقوط الامطار في العراق خلال السنوات الاخيرة بسبب التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة وبضمنها العراق.

٣. اتباع سياسة مائية رشيدة تكفل توفير كميات من المياه لاغراض التوسع بزراعة محصول الرز التي تقلصت كثيراً في السنوات الاخيرة، وخصوصاً في مناطق زراعته الرئيسة (محافظات الفرات الاوسط).
٤. السعي لعقد اتفاقات دائمة مع دول منابع الانهار (تركيا وايران) لضمان الحصول على الحصة المائية الكافية للعراق وحسب المواثيق الدولية، اذا ما علمنا ان الزراعة في العراق هي زراعة اروائية في معظم جهاته.
٥. التوسع في استخدام طريقة الري بالرش في زراعة محصول القمح لتقليل الضائعات المائية الناتجة عن الري السطحي.
٦. تفعيل وتسهيل إجراءات المبادرة الزراعية وزيادة الدعم للفلاحين والمزارعين مادياً وارشادياً للوصول بإنتاج محاصيل الحبوب الى المستويات الافضل، واعتبار مسألة الامن الغذائي وتحقيقه هدفاً استراتيجياً لا محال من بلوغه.

الهوامش:

(١) زهير سعد كعيد ابو غنيم، مفهوم الامن الغذائي ووسائل تحقيقه، مجلة الزراعة العراقية، العدد ٤، شعبة الاعلام– وزارة الزراعة، بغداد، ٢٠٠١، ص ١٠–١١.

(٢)عبد الغفور ابراهيم احمد، الأمن الغذائي ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة– بغداد، ١٩٩٩، ص١٣.

(٣) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٧، مطبعة المنظمة السودان– الخرطوم، ٢٠٠٧، ص٤٤.

(٤)عبد الغفور ابراهيم احمد، مصدر سابق، ص١٤.

(٥) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠١، ص٧.

(6)FAO Statistics Division Rome Map . 6. 2009.

* تم تفصيل العوامل التي اثرت على تراجع وتذبذب الانتاج الزراعي في العراق في بحوث سابقة للباحثين، ينظر في ذلك: كاظم شنته سعد ، اياد عبدعلي سلمان الشمري، قطاع الزراعة في العراق، مصدر سابق، وبحوث اخرى لهم بهذا المجال.

(٧) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير التوقعات الاولية لانتاج الشلب لسنة ٢٠١٤، ص١.

(٨) كاظم شنته سعد، اياد عبدعلي سلمان الشمري، قطاع الزراعة في العراق (دراسة جغرافية للمقومات والمشاكل والحلول)، ط١، مركز العراق للأبحاث، مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد–شارع المتنبي، ٢٠١٧، ص٧١.

(٩) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، برامج الأغذية العالمي، الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات المعيشية في العراق، ٢٠١٢، ص١١.

(١٠) المصدر نفسه، ص١١.

(11)FAO Statistics Division Rome Map . 6. 2009.

(١٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، برامج الأغذية العالمي، مصدر سابق، ص١١.

(١٣) جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص٤٤.

(١٤) عبد الله علي كاظم الرماحي، الامن الغذائي في العراق وأثره في قوته الجيوبولتيكية، اطروحة دكتوراه(غ.م)، قسم الجغرافية، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٦٣–١٦٤.

* انخفاض غلة الدونم لكافة المحاصيل لاسيما الحبوب فاذا قورنت مع غلة دول الجوار والدول العربية المقاسة بـ كغم/دونم، (فغلة القمح بالعراق عام٢٠٠٥ بلغت٣٤٧ وبهذا يسجل ما لا يزيد عن ربع الغلة في مصر والسعودية البالغة ١٦٢٣، ١٣٥٤ تباعاً، ونصف غلة سوريا

البالغة ٦١٣، وكذلك غلة الزر بالعراق البالغة٧٢٠عادلت ربع غلة مصر البالغة٢٤٩٨، ونصف غلة الصومال البالغة١٥٠٠كغم/دونم)، ينظر في ذلك: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، ٢٠٠٥.

(١٥) عباس فاضل السعدي، الامن الغذائي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص٧٠. بتصرف.

(١٦) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، برامج الأغذية العالمي، مصدر سابق، ص١٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص١٧.

(١٨) ثائر محمود رشيد العاني، فاطمة مصحب لفته، مشكلة التصحر وتداعياتها على القطاع الزراعي في العراق–رؤية استراتيجية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٨، ص١٥٧.

(١٩) استخرج النسبة المئوية لمعدل نمو السكان حسب المعادلة: $$R=\left[\sqrt[t]{\frac{P1}{Po}}-1\right]\times 100$$

حيث أن R=معدل النمو السنوي، Po= عدد السكان في التعداد الأول، P1=عدد السكان في التعداد الأخير، t=عدد السنوات بين التعدادين، ينظر في ذلك:- United nations. Demographic year book. New york. 1980.p32

* استخرج اسقاطات السكان وعددهم للمدة(٢٠١٣-٢٠٢٥) طبقاً للمعادلة : $Pn= Po\ (1 + r)^n$

حيث ان Pn = عدد السكان سنة الهدف ، Po = عدد السكان سنة الاساس ، n = عدد السنوات بين التعدادين ، r = النسبة المئوية لمعدل النمو. ينظر في ذلك:- John Clark . Population Geography . London : Press . 1968 .P 146.

(٢٠) لغرض معرفة الحاجة إلى كمية المساحات المفترض زراعتها سنعتمد على احتساب إنتاجية الدونم باستخدام الحزمة التكنولوجية معززة بتقانة الري الحديثة كاملة المواصفات العالمية والتي استخدمت بعدد من المزارع العراقية وبمناطق مختلفة من العراق، وجد ان معدل الإنتاجية ١٢٠٠ كغم لعام ٢٠٠١ وهذا يؤكد ان الجهود المبذولة أعطت ثماراً أكثر في زيادة الإنتاجية.

(٢١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، مجموعة كراسات لإنتاج محاصيل الحبوب والمحاصيل الزيتية، ٢٠١٤، صفحات متعددة.

(٢٢) المصدر: وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم البيئة، (بيانات غير منشورة).

(٢٣) وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء، برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة، معهد بحوث التغذية– وزارة الصحة، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ٢٠٠٨، ص٦٨–٦٩.

(٢٤) الجهاز المركزي للإحصاء، برامج الاغذية العالمي، مصدر سابق، ص١٧–١٩.

(٢٥) الجهاز المركزي للإحصاء، برامج الاغذية العالمي، مصدر سابق، ص٢٩.